تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة

مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون تعديل «مفوضية الانتخابات» وأحاله إلى الأمير

سمو الشيخ محمد الصباح مترئسا اجتماع الحكومة

الوزراء عبدالرحمن المطيري والشيخ فراس الصباح وسالم الحجرف

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي مساء أمس الأول في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيس مجلس الوزراء.

صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة عبدالله المعوشرجي بعد الاجتماع أن الجلس أحيط علما في مستهل اجتماعه بزيارة سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد والوفد الرسمي المرافق لسموه إلى مملكة البحرين الشقيقة متمنيا لسموه حفظه الله ورعاه والوفد المرافق السلامة في الحل والترحال.

من جهة أخرى أعرب مجلس الوزراء عن خالص التهاني والتبريكات إلى سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة وإلى حكومة دولة قطر وشعبها الشقيق بمناسبة فوز المنتخب القطري لكرة القدم ببطولة كأس آسيا قطر 2023 مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلتها دولة قطر الشقيقة والإمكانات التي وفرتها لاستضافة هذه البطولة.

كما أعرب مجلس الوزراء عن تهنئته لصاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بمناسبة حصول المنتخب الأردني على المركز الثاني في بطولة كأس آسيا قطر 2023 مشيدا بالأداء المتميز والروح العالية التي ظهر بها المنتخب الأردني.

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة واطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة.

واطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة الوزارية للشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 120 لسنة 2023 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة «المفوضية العامة للانتخابات» وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة صاحب السمو أمير البلاد تمهيدا لإحالته لمجلس الأمة.

وأبن مجلس الوزراء النائب الأسبق المغفور له بإذن الله تعالى راشد صالح التوحيد الذي انتقل إلى جوار ربه يوم الأحد الموافق 11 – 2 – 2024 بعد مسيرة طويلة من العطاء حيث نال المغفور له بإذن الله تعالى عضوية مجلس الأمة 1963 والمجلس إذ يستذكر جهود الفقيد المخلصة ودوره البارز في الحياة البرلمانية في كافة الأصعدة والميادين لخدمة وطنه ليتوجه بالدعاء إلى المولى عز وجل بأن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

من جانب آخر أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت للهجوم الإرهابي الذي وقع في جمهورية الصومال الفيدرالية وأدى إلى استشهاد وإصابة عدد من العناصر التابعة لقوة دفاع البحرين والقوات المسلحة الإماراتية وذلك أثناء تواجدهم في جمهورية الصومال لأغراض تدريبية مؤكدا وقوف دولة الكويت ومؤازرتها لأشقائها في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة أمام هذا العمل الغادر مشددا على ضرورة مواصلة تكاتف المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ومجلس الوزراء إذ يتوجه بأحر التعازي وخالص المواساة إلى مملكة البحرين الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة وشعبيهما وإلى ذوي الضحايا داعيا المولى عز وجل أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

تتمات

الكويت والبحرين

كما تناولت المباحثات خلال هذه الزيارة التاريخية، السعي نحو المزيد من الشراكة لتوسعة أطر العمل، لدعم وتعزيز مسيرة الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي، وأبرز القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة عدد من الامور في ضوء مستجدات الاحداث والتطورات الجارية، على الساحتين الاقليمية والدولية.

وساد جلسة المباحثات جو ودي جسد روح الأخوة التي تتميز بها العلاقة بين البلدين الشقيقين، ورغبتهما المشتركة في المزيد من التعاون والتنسيق في مختلف الأصعدة.

حضر جلسة المباحثات أعضاء الوفد الرسمي المرافق لسمو أمير البلاد.

من جهة أخرى قلد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى، ملك مملكة البحرين الشقيقة، أخاه صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، قلادة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، من الدرجة الممتازة «القلادة»، تقديرا لجهود سموه ودوره البارز في توطيد العلاقات الثنائية، وتوثيق الأواصر التاريخية بين البلدين الشقيقين، وذلك في قصر الصخير بالعاصمة البحرينية المنامة.

كما قام جلالة الملك بإهداء سموه رعاه الله هدية تذكارية «السيف البحريني»، بهذه المناسبة.

وقد هنأ صاحب السمو الأمير، أخاه صاحب الجلالة ملك البحرين، بالذكرى الثالثة والعشرين لميثاق العمل الوطني، سائلا المولى تعالى أن يديم على المملكة وشعبها العزيز، التطور والرخاء، تحت قيادة أخيه صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين الشقيقة.

وكانت قد أقيمت بقصر الصخير ظهر أمس مراسم الاستقبال الرسمية لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وذلك بمناسبة «زيارة الدولة» لسموه لمملكة البحرين الشقيقة.

وتوجه سموه وأخوه الملك حمد بن عيسى، في موكب رسمي إلى قصر الصخير، حيث رافقتهما كوكبة من الخيالة، واصطف على جانبي الطريق عدد من طلاب وطالبات مملكة البحرين، رافعين أعلام البلدين الشقيقين وقامت مجموعة من الفرق الشعبية بأداء العرضة البحرينية.

وعند وصول الموكب إلى قصر الصخير قامت الفرق العسكرية بنفخ الأبواق، وأطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة ترحيبا بقدوم سموه، ثم تم عزف السلام الوطني لدولة الكويت والسلام الملكي لمملكة البحرين.

في سياق متصل، أكد وزير الخارجية البحريني الدكتور عبداللطيف الزياني، أن العلاقات البحرينية – الكويتية ذات خصوصية تاريخية وحضارية فريدة أرسى قواعدها الآباء والأجداد، على أسس متينة من الود والاحترام المتبادل ووحدة الدين والدم والمصير ووشائج القربى والنسب.

وأعرب الزياني في تصريح صحفي، عن اعتزاز مملكة البحرين بزيارة الدولة لصاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد، باعتبارها تجسيدا حقيقيا لعمق العلاقات الأخوية التاريخية الوطيدة والمتميزة بين قيادتي وشعبي البلدين الشقيقين كمثال في الترابط بين الأشقاء.

كما أكد أن الزيارة إضافة جديدة لمسيرة علاقات أخوية تزداد قوة ورسوخا وازدهارا، كأنموذج في التحالف السياسي والأمني والتكامل الاقتصادي الوثيق.

وأشاد الزياني بما تحظى به العلاقات الثنائية من رعاية واهتمام كبيرين، من العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى وأخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد.

وثمن حرص حكومتي البلدين برئاسة ولي العهد البحريني رئيس مجلس الوزراء الأمير سلمان بن حمد، وأخيه سمو الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي، على توطيد أواصر هذه الشراكة الأخوية الاستراتيجية الشاملة، من خلال تفعيل قرابة 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجا تنفيذيا للتعاون الثنائي.

ولفت إلى تطلعاتهما لعقد اجتماعات اللجنة العليا المشتركة في دورتها ال11 قريبا بدولة الكويت، بما يحقق المصالح المشتركة في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

وأكد الزياني أهمية القمة البحرينية – الكويتية، في تأكيد المواقف الدبلوماسية الحكيمة والمتزنة لقيادتي وحكومتي البلدين الشقيقين في حرصهما على وحدة البيت الخليجي، وتعزيز المسيرة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ونصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، وفي مقدمتها دعم حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، في الحرية والأمان وتقرير المصير بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أشاد بإسهاماتهما الرائدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، في حفظ الأمن والسلام وإنهاء الحروب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة التطرف و»الإرهاب»، ونشر قيم التسامح والحوار الحضاري وخدمة الإنسانية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

شبح الحل

بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما راجت أخبار أمس حول احتمالات عدم حضور الحكومة الجلسة التكميلية، اليوم الأربعاء، اعتراضا على نتيجة هذا التصويت.

ورغم صعوبة التكهن بما سيفضي إليه سيناريو هذه الأزمة، فإن بعض المصادر النيابية لم تستبعد فرضية حل مجلس الأمة.

وقالت المصادر لـ«الصباح» إن المجلس برفضه الإجراء القانوني واللائحي السليم الذي اتبعه السعدون، مع مداخلة الكندري، يكون قد افتعل أزمة لا مبرر لها، في وقت كان جميع الكويتيين يتطلعون فيه، إلى مرحلة يسودها التعاون الوثيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأعربت المصادر عن أسفها لما حدث، متمنية أن يتمكن حكماء المجلس من «نزع فتيل» هذه الأزمة، وإعادة «ترطيب» الأجواء السياسية مرة أخرى.

وكان المجلس قد واصل أمس، مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السابع عشر، كما وافق المجلس على طلب نيابي بإدراج التقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية، بشأن تعديل قانون المفوضية العامة للانتخابات على جدول الأعمال ومناقشته في الجلسة التكميلية اليوم الأربعاء .

وخلال مناقشة الخطاب الأميري، أكد النواب في مداخلاتهم أهمية استمرار التعاون الإيجابي بين السلطتين لاستكمال طريق الإصلاح، بدءا من ملف تحسين معيشة المواطنين.

وتناول النواب عددا من القضايا الملحة، وفي مقدمتها إصلاح التعليم والصحة وتعديل التركيبة السكانية، مطالبين الحكومة بتقديم رؤيتها للإصلاحات الاقتصادية من دون المساس بحقوق المواطنين.

كما أكد النواب ضرورة حل مشكلة تعيين القياديين وفقا للأطر القانونية والمعايير العادلة وبما يمنح الفرصة للقيادات الشابة، مشددين على أن تعزيز الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد وتوفير فرص عمل للخريجين من الملفات المهمة.

وكان المجلس قد وافق على 5 رسائل واردة بشأن طلب تمديد تكليف لجنة الموارد البشرية بشأن بحث ومناقشة أسباب ازدياد ظاهرة كتب الترشيح الصادرة من الجهات الحكومية على أن تقدم اللجنة تقريرها قبل بداية دور الانعقاد الثالث، وطلب تكليف لجنة المرافق العامة بالاجتماع مع الجهات المختصة لإنشاء سوق للإبل بجميع المرافق التابعة له تحت إشراف وتنظيم الدولة في منطقة الأرتال «الدائري الثامن».

ووافق ضمن الرسائل على طلب تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، ببحث قرار وزارة التعليم العالي بمنع الطلبة من استكمال دراستهم الجامعية بعد مرور سنتين على شهادة الثانوية العامة، وطلب تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، والعمل بالتحقيق في أسباب تأخر تسجيل الأدوية والإجراءات المتبعة لتسجيل المستحضرات الطبية والعشبية والبيطرية والمكملات الغذائية والأجهزة الطبية في وزارة الصحة.

ووافق المجلس على الرسالة بطلب إحالة تكليف لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، ببحث موضوع معاناة الطلبة في مناطق البلاد الجنوبية إلى لجنة الاهتمام بتحسين المناطق الحديثة والنائية للاختصاص.

وتم سحب رسالة بطلب تكليف لجنة حماية الأموال العامة ببحث المخالفات والتجاوزات التي شابت إشهار عدد من الأندية الرياضية لوجود تكليف سابق للجنة شؤون الشباب والرياضة.

«الدفاع» : أمن

ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة، على هذا الأمر.

وجاء في نص بيان المتحدث الرسمي، الذي يأتي ردا على تصريح أدلى به النائب حمد المدلج أمس: «إن أمن وسلامة سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، القائد الأعلى للقوات المسلحة والمواطنين، هو ما أقسمنا عليه، وتعتبر أولى أولويات القوات المسلحة ، ولا مجال في التشكيك بحرص سيدي معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة، الشيخ فهد يوسف سعود الصباح، على أمن وسلامة سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، القائد الأعلى للقوات المسلحة والمواطنين ومنتسبي القوات المسلحة. وتحت شعارنا في القوات المسلحة «الله، الوطن، الأمير» وهذا قسم عظيم».

أضاف البيان: إن رئاسة الأركان العامة للجيش، حريصة كل الحرص على أمن وسلامة منتسبيها، من كافة الصنوف عامة، وطياري القوة الجوية، الذين هم أحد مكونات القوات المسلحة. ولا يمكن التهاون بأمن وسلامة المعدات المستخدمة من قبل صنوف القوات المسلحة.

واختتم المتحدث البيان بالقول: إنه «سيتم الإجابة عن الأسئلة التي قدمت من قبل عضو مجلس الأمة النائب الفاضل حمد محمد المدلج، بكل شفافية، في حال ورودها إلينا بشكل رسمي، وفق النظم واللوائح المتبعة ومن خلال القنوات الرسمية».

وكان مقرر لجنة التحقيق الخاصة بطائرات الكاركال النائب حمد المدلج، قد أعلن أمس، أنه وجه أسئلة برلمانية إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة الشيخ فهد اليوسف، بشأن ملابسات خروج أربع طائرات كاراكال، في مهمة بالعرض العسكري، خلال حفل تخرج الضباط الأخير، في قاعدة علي صباح السالم.

وأوضح المدلج أن الأسئلة تتمحور حول سلامة الطيارين والحضور في العرض العسكري، مشيرا إلى أنه سيواجه الوزير بها في اجتماع اللجنة يوم الخميس، وسيطلب منه إجابات واضحة وصريحة عليها.

وقال إنه «كان هناك حفل تخرج للضباط نبارك لهم ولذويهم برعاية وحضور صاحب السمو أمير البلاد».

أضاف أنه «حصلت حادثة لابد أن أذكرها، حيث كان هناك خروج في مهمة رسمية لأربع طائرات إحداها «في آي بي» وأخرى للإسعاف الجوي وطائرتان للعرض.

وبين أنه حدثت أمور يجب على وزير الدفاع أن يجيب عنها بشكل واضح وصريح ، لافتا إلى أنه مستدعى في اجتماع يوم الخميس لأن الأمر فيه شق جنائي أكثر وأبعد من الشق السياسي.

ولفت المدلج إلى أنه حدث خطأ فادح من شقين في موضوع الأمن والسلامة الخاصة بالطائرات، بحضور أهالي الطلبة الضباط.

وقال: إن الشق الأول خاص بجاهزية الطائرات، «فهل طلبت الشركة فحص الزيت الخاص بالطائرات في مختبرات خاصة، وتم تجاهل الطلب وإخراجها إلى المهمة؟.»

أضاف: «هل وردت موافقة من الفنيين الفرنسيين الموجودين في العقد؟ وهل صحيح إنهم رفضوا ركوب الطائرات؟».

وتساءل: هل يوجد للطائرة كتاب أوامر وكتاب إرشادات «إف أو بي» و»إس أو بي»، مشيرا إلى أن كل طائرة عسكرية لها كتابان يحددان الارتفاع ودرجة الحرارة والمسافة بين الطائرات والرياح .

وأكد المدلج «هذا الأمر بحسب معلوماتي لم يصدر هذا الكتاب المناط بالقوة الجوية وتم تجاهل هذا الأمر وإخراج الطائرات للمهمة لإثبات أمر لا أعلمه».

وأشار إلى أن الأمر الثاني هو الخاص بجاهزية الطيارين، «فهل صدر أمر لعمليات رسم مكتوب لهذه المهمة أم كانت أوامر شفهية؟».

العوضي : لا مانع

لضمان صحة المواطن «ولن أسمح كمسؤول عن هذه الوزارة بإدخال أدوية قد تضر المواطنين والتأني في تسجيلها من مهمة الوزارة».

وحول ما أثير بشأن تأخر دفع وزارة الصحة لفواتير ومستحقات الشركات، أكد أنه «تم سداد متأخرات لسنوات ماضية وجار استكمال سداد هذه المستحقات».

وفيما يتعلق بإغلاق بعض الصيدليات الخاصة ذكر الوزير العوضي أن هذا الإجراء جاء وفق النظم واللوائح المعمول بها، موضحا أن «الصيدلي الذي لا يقوم بإدارة صيدليته بنفسه ولا يعلم عن الأخطاء التي تقع بها فإنه يتحمل المسؤولية القانونية».

الأمم المتحدة

وقال ينس لايرك، المتحدث باسم المكتب ردا على أسئلة لوكالة «رويترز» حول خطط رفح: «لم يتواصل المسؤولون الإسرائيليون معنا بشكل رسمي مطلقا».

أضاف: «بعيداً عن هذا، الأمم المتحدة لا تشارك في إجلاء قسري أو غير طوعي. ليست هناك خطة في الوقت الراهن لتسهيل إجلاء المدنيين».

وفي وقت سابق، دعا المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية إيلون ليفي، الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى «التعاون مع جهود إسرائيل لحماية المدنيين من حماس وإجلائهم من منطقة حرب يحاول الإرهابيون استخدامهم فيها كدروع بشرية»، حسب زعمه.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد وصف في وقت سابق رفح بأنها «المعقل الأخير» لحماس حيث تتمركز أربع كتائب من مسلحي الحركة. وقال إن إسرائيل لا تستطيع تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الحركة ما دامت في المدينة.

وسعت إسرائيل للقضاء على حماس منذ أن قادت هجوم السابع من أكتوبر. واجتاح الجيش الإسرائيلي معظم أنحاء غزة بالفعل في إطار عمليات عسكرية أدت إلى مقتل أكثر من 28 ألف شخص.

هذا وتقول وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» التي تقدم مساعدات وخدمات أساسية لفلسطينيين، إن زهاء 1.5 مليون شخص يقيمون في رفح حاليا، أي ستة أضعاف عدد سكان المدينة قبل السابع من أكتوبر.

ويقيم العديد من هؤلاء في خيام نصبت في الشوارع وفي أماكن مفتوحة وعلى الشاطئ وعلى الشريط الرملي. ويتكدس آخرون في ملاجئ حالتها رديئة ومكتظة.

اجتماع رباعي

الأمريكية وليام بيرنز، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ووفد إسرائيلي يضم رئيس الموساد ديفيد برنيع، ورئيس جهاز الأمن العام الداخلي «الشاباك» رونين بار، ومسؤول ملف الأسرى في جيش الاحتلال، اللواء احتياط نيتسان آلون.

ومن المقرّر أن تدور المباحثات حول «رؤية مطوّرة من اتفاق باريس» صاغها رئيس الموساد في ضوء اجتماعات باريس، وتحظى بدعم أميركي، وتقوم فكرتها الأساسية على وقف إطلاق النار لمدة 6 أسابيع، مع إمكانية التوافق على تواصل المحادثات من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

من جانبه، قال مصدر مصري مطلع على جهود القاهرة في هذا الشأن، إنه يمكن القول إن «كل السيناريوهات مطروحة حاليا على طاولة المفاوضات»، مشيرا إلى أن «الوفد الإسرائيلي جاء وفي جعبته قرار إجتياح رفح حال فشل التوصل إلى اتفاق مع حماس»، كاشفا عن أن «الحديث عن وقف دائم لإطلاق النار والتوافق في شأنه ضمن عتبات الاتفاق الرئيسية يُعدّ جوهر الخلاف الأساسي حالياً».

وأكد مسؤول في حركة حماس فضّل عدم الكشف عن هويته، أن الحركة «منفتحة على فكرة مناقشة أي مبادرة لوقف العدوان والحرب»، وفق «فرانس برس».

وقبيل الاجتماع، ذكرت وكالة «أسوشييتد برس» أن ثمة تقدماً يُحرز في المحادثات بين إسرائيل وحركة حماس في اتجاه التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة والإفراج عن الرهائن المحتجزين في القطاع المنكوب بسبب الحرب، بحسب ما قاله مسؤولان على دراية مباشرة بالمفاوضات.

وقال مسؤول مصري كبير إن الوسطاء حققوا ما وصفه بـ»تقدم مهم نسبياً» في المفاوضات قبل اجتماع القاهرة لممثلي قطر والولايات المتحدة وإسرائيل.

فرنسا تقترح

الانسحاب مسافة 10 كيلومترات من الحدود.

وتهدف الخطة إلى إنهاء القتال بين جماعة «حزب الله»، المتحالفة مع إيران، وبين إسرائيل عبر الحدود. ويجري القصف المتبادل بالتوازي مع الحرب في قطاع غزة وأثار مخاوف من حدوث مواجهة مدمرة وشاملة.

وقال أربعة مسؤولين لبنانيين كبار وثلاثة مسؤولين فرنسيين إن وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه سلّم الوثيقة الأسبوع الماضي لكبار المسؤولين في الدولة اللبنانية بمن فيهم رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي. وهي أول اقتراح مكتوب يتم تقديمه إلى بيروت خلال جهود الوساطة الغربية المستمرة منذ أسابيع.

جنوب أفريقيا

في قطاع غزة، وأشار البيان إلى أن الحكومة قالت في طلبها، الذي قدمته للمحكمة، الاثنين، إنها تشعر بقلق بالغ من «أن يكون الهجوم العسكري غير المسبوق على رفح، وفقا لما أعلنته إسرائيل، قد أدى بالفعل وسيؤدي إلى المزيد من الأضرار والقتل والدمار على نطاق واسع».